

## مصر .. لمهمات خارج الحدود

■ **خضّر سعادته خروبي**

ساهمت جريمة «داعش» بحق مجموعة شبان مصريين في خلق دينامية جديدة داخل مصر تتصل في بلورة اتجاه ضاغط في الشارع والإعلام يطالب الحكومة بالتحرك، الأمر الذي دفعها إلى إعلان توجيه ضربات جوية داخل ليبيا للتنظيم الإرهابي ومطالبة الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتدخل الدولي لمحاصرة الإرهاب عند حدود بلاده الغربية. وفي هذا السياق، أوضح استطلاع للرأي أجراه المركز المصري لبيوت الرأي العام (بصيرة) حول الضربات التي وجهتها مصر لـ«داعش»، أنّ 85 في المئة من المصريين الذين شملهم الاستطلاع موافقين على العملية العسكرية، و8 في المئة غير موافقين، و7 في المئة لا يستطيعون التحديد. كما أنّ 76 في المئة ممن أجري معهم الاستطلاع موافقون على توجيه ضربات أخرى لتنظيم «داعش» للقضاء عليه، بينما 11 في المئة يرفضون، و13 في المئة لم يحددوا موقفهم.

حتى الأمس القريب، كثرت التكهّنات حول طبيعة التدخل الذي ترغب فيه القاهرة. وفيما كان البعض يتوقع أن يأتي في إطار المطالبة بإصدار قرار دولي عبر مجلس الأمن ليكون بمثابة غطاء سياسي وقانوني لأيّ عمل عسكري في ليبيا لا تحبّب مصر الانخراط فيه منفردة، كان هناك من ذهب إلى رؤيةٍ مصرية سابقة لمجمل التطورات الأخيرة في ليبيا تقوم على أساس أن يشكل تهديد الإرهاب الجيوسياسي غير المسبوق فرصة تاريخية لتضافر الجهود وإحياء منظومة العمل العربي المشترك عن طريق الجامعة العربية وبتفعيل الاتفاقات العربية كميثاق الدفاع المشترك.

يذكر أنّ دول الجوار الليبي المؤلفة من: مصر، تونس، السودان، إضافة إلى تشاد والنيجر، التقت في ظل غياب الجزائر لبحث أمن الحدود في تونس في حزيران 2014، وخرجت القمة بلجنة سياسية تقودها مصر، وأخرى أمنية تقودها الجزائر لمواجهة التهديدات الحدودية الناتجة من الأزمة الليبية، قبل أن تخرج هذه الدول إثر لقائنها في القاهرة في آب 2014 بمبادرة للحوار الشامل، ونزع سلاح الميليشيات، ومكافحة الإرهاب، والتنسيق حول أمن الحدود. يؤخذ على العموم ضآلة ما حققته لجنتا الجزائر والقاهرة، في حين يؤخذ على الأخيرة أنها لم تدعُ على رغم كل التحديات إلى اجتماع مجلس الأمن القومي المصري لوضع استراتيجية محددة في هذا الخصوص.

إلى الآن تتحدث القاهرة عن مسارين متوازيين: أمّني وسياسي. وكان واضحاً مدى الاستعداد القتالي الذي كانت تبديه القاهرة طوال الأيام الماضية، وخصوصاً إبان زيارات قام بها الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى المناطق المحاذية لليبيا والأنباء عن عملية إنزال للجيش في الداخل الليبي، كما أنّ وزير الخارجية المصري بذل جهوداً حثيثة خلال اجتماعات مطوّلة عقدها مع مندوبي الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي لمحاولة إقناعهم بجدوى التحرك العسكري الجماعي قبل أن يخرج علينا بجملة مقترحات كانت في صلب مشروع القرار العربي المقدم للمجلس، وهي تصبّ في خانة تمكين حكومة الليي المعترف بها دولياً وضرورة رفع الحظر عن وصول السلاح إليها، مع تهيئة الفرص لقيام حوار سياسي داخلي في ليبيا ومحاربة الإرهاب. كما أنّ الأزمة في ليبيا وما تطوّر عليه من اصططافات داخلية تدخل فيها حسابات النفط والسلطة والسيطرة الميدانية تأثرت وما زالت تتأثر بلعبة أمم وامتداداتها الخارجية. في ما يخصّ الوضع هناك، كما بات معلوماً، فإنّ تراجع موجة «الصعود الإسلامي» في المنطقة بعد «ثورة يونيو» ساهم في بزوغ محور يضمّ بشكل أساسي مصر، الإمارات، والجزائر إلى حدّ ما، ويصنف على نحو عام على أنه فريق رافض للتيارات الإسلامية بحكم طبيعة تركيب نظمها السياسية الداخلية وطبيعة نظرتها المشوبة بشيء من الخوف والحذر تجاه هذه التيارات.

في المقابل، اكتسبت، منذ إسقاط نظام القذافي، دول قطر وتركيا وغيرها نفوذاً متنامياً في ليبيا بحكم مساندتها لـ«الصعود الإسلامي» والجماعات المنبثقة من خلفيات «إخوانية» و«سلفية»، ونظراً إلى شبكة مصالحها الاقتصادية المتعددة هناك. وهذه اللعبة ترخي بظلالها على واقع توصيف المشهد الليبي وأفرقائه بين حكومة ومعارضة وميليشيات من قبل المحاور المتصارعة.

من هذا المنطلق، ترفض القاهرة الانخراط ضمن إطار «المظلة الدولية لمحاربة الإرهاب» ما لم تعترف أطرافها بعمومية وشمولية مواجهة مع الإرهاب، وبضرورة عدم الانتقاء في محاربة جماعة إرهابية دون أخرى. على سبيل المثال، فإنّ دولاً من تلك المنظومة كالولايات المتحدة وقطر ما زالت تتنازع مع القاهرة في مسألة توصيف جماعة «الإخوان المسلمين» كتتنظيم إرهابي أم لا. ويتمسك الرئيس المصري برؤيته أنّ الفوضى في ليبيا لا تهدد بلاده فحسب، لا سيما أنه حذر نظيره الفرنسي هولاند قبل أربعة أشهر من تحوّل الوضع هناك نحو خلق بؤرة إرهاب ستهدّد منطقة حوض المتوسط وأوروبا بأسرها، وأعاد التذكير بأخطأ حملة «الناوتو» في ليبيا ومسؤولية المجتمع الدولي تجاه شعبها. ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة حراكاً سياسياً وعسكرياً لمحاصرة «داعش» يقوده السيسي الذي سوف ينطلق خلال أيام نحو السودان المتهم من قبل جهات إقليمية بدعم الإرهاب الذي أعلن تمدّده إلى جنوب السودان أخيراً.

ترتبط مصيصة «لوموند» ما جرى بسياسة داخلية وخارجية للحكم الجديد الساعي نحو استعادة الأدوار الإقليمية لـ«بلاد الكنانة»، فيما يرهن ممثلون مألّ الوضع المتدهور في ليبيا بدرجة التهديد الذي تمثله استمراريته على الدول الغربية. لا سيما الأوروبية والمتوسطية منها، التي سيكون عليها أن تحدد بالضبط ماذا تريد من ليبيا، وما هو التوقيت المناسب للتدخل حفاظاً في المقام الأول والأخير على مصالحها.

## الصومال: مقتل 17 بينهم وزير النقل في هجوم انتحاري وحركة الشباب تتبنى

قتل سبعة عشر شخصاً بينهم وزير النقل وأصيب وزيراً الموانئ والداخلية الصوماليّة السابقان في هجوم استهدف فندقاً بالقرب من القصر الرئاسي وسط العاصمة الصومالية مقديشو.

وقال ضابط في الشرطة: «حتى الآن أكدنا مقتل ستة أشخاص بينهم جنود ومدنيون. ومن المؤكد أن عدد القتلى سيرتفع»، مشيراً إلى إصابة نائب رئيس الوزراء محمد عمر عرتي ووزير النقل علي أحمد جامع ونائب برلماني على الأقل.

واكد مصدر أمني صومالي ثا، وقوع تفجيرين تبعتها إطلاق نار مكثف. ووفقا للمصدر نفسه، فإن سيارة مفخخة انفجرت اولاً قبل ان يفجر انتحاري نفسه باستعمال حزام ناسف، فيما سمع نودي إطلاق نار مكثف داخل النزل عقب الانفجار.

واعلن مسلحون من حركة الشباب المجاهدين الإسلامية المتطرفة مسؤوليّة الحركة عن الهجوم، إذ أفاد المتحدث العسكري باسم حركة الشباب، عبد العزيز أبو مصعب، بان المسلحين دخلوا النزل من دون خوف بهدف قتل مسؤولين صوماليين مرتدين، بحسب تعبيره.

يذكر أن هجوما انتحاريا وقع في ال 22 من كانون الثاني، في فندق بالقرب من القصر الرئاسي يايوي أعضاء وفد تركي في العاصمة الصومالية، عنشيبة زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلف 5 قتلى.

## البناء

## حزب الله العراقي سيستهدف المروحيات التي تزوّد «داعش» بالأسلحة والعتاد أسئلة ترافق خطة واشنطن العسكرية لاستعادة الموصل



أعلن الجيش الأميركي أن معركة استعادة مدينة الموصل شمال العراق ستبدأ في شهر نيسان أو أيار المقبل. مسؤول في القيادة الأميركية قال إن الهجوم سيشارك فيه أكثر من عشرين ألف جندي من الجيش العراقي وقوات البيشمركة. وكشفت واشنطن عن خطة ترمي إلى تدريب عسكريين عراقيين وأميركيين لاستعادة الموصل. وقال مسؤول كبير في القيادة المركزية الأميركية أن القيادة العسكرية يرمون إلى اشراك جميع الوية الجيش العراقي الخمسة في تدريبات تقودها الولايات المتحدة، فتوقيت الهجوم يعتمد على جاهزية القوات العراقية التي تضععت الصيف الماضي.

المسؤول الأميركي أشار في معرض استعراضه لحظة الهجوم إلى أن القوة المهاجمة الرئيسية تتألف من خمسة ألوية من الجيش العراقي، أي ما يعادل خمسة وعشرين ألف جندي، إضافة إلى ثلاثة ألوية أصغر حجما ستعمل كقوة احتياطية. لافتا إلى أن عدد العناصر المسلحين التابعين لـ «داعش» والذي يسيطر على الموصل حاليا لا يتجاوز الألفي مقاتل. المسؤول العسكري الأميركي أضاف أن قوات البيشمركة الكردية ستشارك في هذا الهجوم من ناحية الشمال، وستكون مهمتها عزل قوات تنظيم «داعش» في المدينة عن تلك المتمركزة في الغرب. كما سيشارك في هذا الهجوم ما يعرف بقوة قتال الموصل والتي تتألف على نحو أساسي من ضباط سابقين في شرطة الموصل ومقاتلين من العشارف فضلا عن لواء من عناصر مكافحة الإرهاب. ونفى نزل الكشف عن هذه المعلومات بلطح سؤال عن الأهداف

والأسباب التي تستدعي من مسؤول عسكري أميركي كشف خطة عسكرية من المفترض أن تكون سرية. كذلك تطرح تساؤلات عن دور القوات الأميركية والغربية والعربية المتحالفة ضد «داعش» في هذه الخطة العسكرية. هل سيكون لها دور أم لا؟ وفي حال مشاركتها هل سيقتصر هذا الدور على التدريب أم سيكون عمليا؟ وهل سيكون جوبا ولوجستيا فقط؟ أم أن قوات برية تواجه 450 عائلة عراقية في مخيم للاجئين في ضواحي بغداد أخطار صحية متعددة. وزار فريق من وزارة الصحة العائلات التي فرت من مناطق سيطرة «داعش» إلى المخيم، وأجرى فحوصا طبية للنازحين، كما رش المبيدات الحشرية وزرع المون.

المسؤول الصحي أسامة صبحي تحدث عن انتشار بعض الأمراض بين النازحين، منها الحصبة.

### لندن تدعو إلى تشكيل حكومة موحدة شرط رفع حظر الأسلحة

## مقتل 45 وإصابة العشرات في تفجيرات شرق ليبيا تبناها داعش



قتل 45 شخصاً على الأقل وجرح

أكثر من 70 آخرين أمس في ثلاثة تفجيرات بسيارات مفخّحة في مدينة القبة شرق ليبيا، حسبما أفادت به مصادر أمنية.

وذكر مسؤولون أمنيون أن ما لا يقل عن 45 قتيلًا وأكثر من 70 جريحًا سقطوا في ثلاثة انفجارات متزامنة بسيارات مفخّحة استهدفت صباح اليوم مديرية أمن مدينة القبة ومحطة توزيع للوقود، إضافة إلى منزل رئيس البرلمان الليبي المعترف به دوليًا عقيلة صالح عيسى.

وذكرت مصادر أن تنظيم «داعش» تبني الهجمات التي شهدتها مدينة القبة.

وأفاد شهود عيان أن «الانفجارات كانت متزامنة، وكان دويها عاليًا جدًا، وسمع في مختلف أرجاء المدينة» الصغيرة التي تبعد نحو 50 كلم شرق مدينة البيضاء، حيث المقر الموقت للحكومة الليبية المعترف بها دوليًا. وأشارت مصادر طبية إلى أن «عدد الضحايا الأكبر كان في محطة توزيع الوقود في المدينة، ومعظمهم من المدنيين الذين انتكث بهم»، مؤكدة نجاة رئيس البرلمان من الحادثة، كونه لم يكن موجودا في البيت.

وفي سياق آخر، سيطر تنظيم «داعش» الإرهابي في ليبيا على مدينة سرت بالكامل، عقب

الوحدات العسكرية المواجهة لـ «داعش». وأضافت كتائب حزب الله في العراق إن الصواريخ ستستهدف جميع أنواع المروحيات التي تزود «داعش» بالأسلحة والعتاد والمواد الغذائية. يذكر أن حوادث هبوط طائرات مجهزة في مناطق يسيطر عليها «داعش» تكررت في أكثر من منطقة في العراق.

وعلى وقع التطورات الميدانية يزداد الوضع الإنساني سوءاً. إذ تواجه 450 عائلة عراقية في مخيم للاجئين في ضواحي بغداد أخطار صحية متعددة. وزار فريق من وزارة الصحة العائلات التي فرت من مناطق سيطرة «داعش» إلى المخيم، وأجرى فحوصا طبية للنازحين، كما رش المبيدات الحشرية وزرع المون.

المسؤول الصحي أسامة صبحي تحدث عن انتشار بعض الأمراض بين النازحين، منها الحصبة.

## اليمن: اتفاق على إنشاء مجلس رئاسي لإنهاء الأزمة في البلاد

كشف المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر عن توافق الأطراف السياسية اليمنية على شكل السلطة التشريعية تتكون من مجلس النواب الحالي وسيشكل مجلس يسمى مجلس الشعب الانتقالي يضم المكونات غير الممثلة ويمتخ الجنوب خمسين في المئة على الأقل وثلاثين في المئة للمرأة وعشرين في المئة للشباب. ويسمى انعقاد مجلس النواب ومجلس الشعب الانتقالي معا بالمجلس الوطني. وستكون لهذا المجلس صلاحيات إقرار التشريعات الرئيسية المتعلقة بإنجاز مهمات واستحقاقات المرحلة الانتقالية.

ووصف بن عمر هذا التوافق بالخطوة المهمة على درب إنجاز اتفاق سياسي ينهي الأزمة الحالية، مضيفا أن هذا التقدم لا يعد اتفاقا، ولكنه اختراق مهم يمهّد الطريق نحو الاتفاق الشامل. ولا تزال مطروحة على طاولة الحوار قضايا أخرى يجب حلها، تتعلق بوضع مؤسسة الرئاسة وبالحكومة، فضلا عن الضمانات السياسية والأمنية اللازمة لتنفيذ الاتفاق وفق خطة زمنية محددة.

ولن يعلن الاتفاق التام إلا بالتوافق على كل هذه القضايا.

وكانت جماعة أنصار الله أعلنت أول من أمس بدء تشكيل مؤسسات الدولة في البلاد وفقا لما سمته «الإعلان الدستوري»، وذلك في مبادرة أحادية الجانب من الجماعة.

وذكرت مصادر إعلامية يمنية أن اللجنة الثورية العليا، وهي لجنة شكلتها الجماعة من 15 عضوا لإدارة البلاد بتفويض من «الإعلان الدستوري»، الذي أصدرته في 6 من الشهر الجاري، وحلت بموجبه برلمان البلاد، أعلنت عن اجتماع الخميس، شروعا بإجراءات تشكيل مؤسسات الدولة وفقا لأحكام الإعلان الدستوري. وأضافت المصادر أن كل ذلك يتم بغض النظر عما يجري من حوارات بين القوى السياسية.

### تحليل سياسي

## حلب البداية وحلب النهاية

■ **فاديا مطر**

لعبت تركيا دوراً رئيسياً في الأحداث التي تعيشها سورية حالياً، وتمثل دورها الأبرز والأكثر عدائية بين الأدوار الإقليمية الأخرى في ما يلي: استغلال قضية اللاجئين لتحويل الأزمة واستهداف سورية وأمنها وسلامتها ووحدتها واستقرارها، وإيواء المسلحين وتنظيمهم وتدريبهم وإرسالهم إلى الأراضي السورية لنشر الفوضى والدعوة إلى إنشاء منطقة عازلة تحت حجة حماية المدنيين وهي حجة لا تستقيم مع حقائق الأشياء، ودخول منظومة الدروع الصاروخية الأميركية الأطلسية التي نشرت على الأراضي التركية حيز العمل، وهي منظومة معروفة الأهداف والغايات، وقد قوبلت بردود فعل منددة ومعارضة من روسيا وإيران.

استضافت تركيا مؤتمراً ما يسمى بـ«اصقاء سورية» في أنقرة، وهي تسعى إلى تحقيق أمرين مهمين:

الأول، اعتراف دولي بما يسمى بـ«المجلس الوطني السوري» المعارض كمثلث وحيد للشعب السوري، هذا المجلس ولد في إسطنبول وبرعاية وإحتضان تركي.

والثاني، تشكيل تحالف دولي يستهدف سورية خارج مجلس الأمن الدولي بعد أن فشلت الجهود العربية والدولية في إصدار قرار في مجلس الأمن الذي قوبل بالفيديو الروسي -الصيني ولمرتين.

والحسابات التركية قد لا تكون دقيقة هنا، فالمعسكر الخليجي التركي الأوروبي الأميركي الساعي إلى إسقاط الدولة السورية يقابله معسكر حلفاء سورية، أي إيران، الصين، وروسيا. وكل طرف له أسبابه ومصالحه واستراتيجيته التي تحشد لها الطاقات والجهود المختلفة.

تركيّا في البداية رفعت السقف عاليا تجاه الأزمة السورية ومع مراحل الأزمة أحرقت تركيا جميع مراكبها، وحقيقة فإن تركيا تبدو في أزمة حقيقية، فمن جهة لا مؤشر إلى خبار عسكري بقرار دولي يستهدف سورية كما جرى في ليبيا. ومن جهة ثانية، لا قدرة لتركية على القيام بهذا الخيار وحدها حتى لو كان هناك تمويل خليجي للتكاليف، فمثل هذا الخيار سيكون نهاية للدبلوماسية التركية «الناعمة»، والتحول إلى دولة استعمارية لن تقبل بها الشعوب العربية مع تأكيد أن هذا الخيار غير مضمون النتائج، بل قد يكون كارثيا على الداخل التركي نفسه الذي يعيش على وقع الأزمة الكردية.

وفي غياب أي حسم لهذه المسألة، عبر «الائتلاف المعارض» عن أمهه في أن يفمر اجتماع اسطنبول عن تفعيل اتفاق ضمنى على أن تسليح المجموعات المسلحة هو أفضل سبيل لإنهاء النظام.

أما «ائتلاف الوبة» فهو منذ تلقيه الدعوة إلى حوار موسكو عمل على نسفه بشروطه المسبقة، وغلن أن امتناعه عن المشاركة سيفشل المنتدى، علماً أن غياب الائتلاف كان له دور كبير في إنجاح حوار موسكو كما يؤكد كثيرون.

ويعد صدمة نجاح منتدى موسكو، ويدفع من المخابرات القطرية يعمل «الائتلاف» على تنظيم اجتماع للمعارضة هدفه نفس اجتماع «القاهرة» وإبادة ما تحقق في موسكو.

إلى ذلك، يدور الحديث عن دخول تركي علني على خط المعارك بريف حلب الشمالي في محاولة لمنع الجيش العربي السوري من استكمال هجومه، فتحت أنقرة الحدود أمام مئات المسلحين المحملين بالذخيرة اللازمة لفرض واقع عسكري جديد، إضافة إلى غرفة عمليات كبيرة تم تشكيلها لهذا الغرض وتجمع مختلف المجموعات المسلحة وضباطاً أتراكاً وغربيين.

ويحاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاستمرار في إثبات وجوده أمام الإدارة الأميركية بما يفعله في حلب، لكن الحقيقة أن الولايات المتحدة الأميركية و«إسرائيل» تحضران بقوتها الذاتية في حربهما ضد سورية، وهما يستخدمان كل أوراقهما وأدواتهما التي يريدها، إضافة إلى وجود غرفة عمليات شكلت في تركيا من أجل تفعيل المعركة ومحاولة نشطت الانتباه وإريك الجيش العربي السوري، لكن بكل تأكيد محور المقاومة يتخذ كل الإجراءات اللازمة للاستعداد المعركة الأساسية المقبلة.

ثمة من يرى أن تركيا أضحت ضحية الصورة التي قدمتها لنفسها وتحديداً من «أردوغان» عندما صور بلاده بقوة «إمبراطورية» ضاربة قادرة على التحرك ورسم المصائر قبل أن يتكشف أن للقوة حدوداً وأن الجغرافية السورية هي في قلب الصراعات القديمة الجديدة بين القوى الدولية الكبرى المتنافسة على رسم المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط انطلاقاً من الوابئة السورية نفسها، ولعل وصول الموقف التركي إلى هذه الدرجة من التصعيد منذ بداية الأزمة السورية قبل أن يصلطم بالحقائق والمعطيات التي أثبتتها الجيش العربي السوري بقدرة وتراجه الأدوار الهادفة إلى ضرب مشروع الدولة الوطنية في سورية، يشير إلى عدم تفهم السياسة التركية لدينامكية القيادة العسكرية والسياسية السورية.

## دراسة بريطانية: التغيير آت إلى دول الخليج

المستوى السياسي في الممالك الخليجية. ويستشهد المعهد الملكي أيضاً بالتدوينة على مواقع التواصل الاجتماعي، المطالبة بملكيات دستورية وبرلمانات منتخبة، إذ لا يراها حالات معزولة، وإنما ستحدث خصّات سياسية في المستقبل.

ووفق نابل كوليام، رئيس برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الملكي البريطاني، فإن التغيير سيقوده الجيل المقبل بسبب ارتفاع نسبة الشباب في الدول الخليجية واعتمادهم على التكنولوجيا في الوصول إلى المعلومات بعكس الأجيال السابقة» معرباً عن اعتقاده أن «هذا الجيل سيدفع نحو التغيير». كما ستفرض هذه التغييرات على الغرب بحسب الدراسة البريطانية تغييراً في علاقتها ولا سيما في مواجهة التطرف من خلال طرح القضايا الحساسة مثل التعليم الديني في السعودية، فضلاً عن بناء علاقات مع الدول الخليجية لا تنظر فيها فقط إلى الدفاع والأمن بل تضع في حساباتها أيضاً قضايا حقوق الإنسان.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الوقت قد حان لكي تغتنم دول مجلس التعاون الخليجي الفرصة لإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية بشكل تدريجي نحو المزيد من الملكية الدستورية فضلاً عن حاجة الدول الغربية، إلى عدم حصر علاقاتها مع النخبة الحاكمة وتوسيعها لنتال الجيل الجديد الذي أصبح أكثر نضوجاً ومعرفة.

في ظلّ ما يشهده العالم العربي، أصدر المعهد الملكي البريطاني «شأنام هاوس» دراسة يتوقع فيها حصول تغييرات سياسية في دول الخليج. وأشارت الدراسة إلى أن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول تمرّ بتحوّلات جذرية، من شأنها أن تفرّض تغييرات سياسية على التركيبية الحاكمة.

المنطقة تتشكل من جديد، والخليج ليس بمنأى عن الأحداث من حوله. فالتغيير قاد إليه أيضاً خلال السنوات العشر المقبلة وفق دراسة للمعهد الملكي البريطاني «شأنام هاوس».

ويستشف المعهد ذلك من خلال التغييرات الجذرية على المستويين الديموغرافي والاقتصادي في الأنظمة الملكية، والتي سيكون لها حتماً انعكاسات على التركيبية السياسية القائمة في دول الخليج.

وتقول جاين كيننغمت، الباحثة في «شأنام هاوس»: «إن الضغوط من أجل التغيير السياسي ستظل تتصاعد خلال السنوات العشر المقبلة لكن بنسب متفاوتة بين الدول الخليجية». مضيئة: «أن قطر والإمارات تواجهان خطراً أقل بسبب ثرواتها لكن سنرى في السعودية وعمان بعض الضغوط حول الإدارة السياسية، في البلاد».

ولا تنظر الدراسة إلى الاحتجاجات في البحرين على أنها عابرة، بل ستفرض مع الوقت تحديات جدية على